



رسالة ملكية إلى المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رسالة إلى المشاركين في المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب .
وفيما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السيد عبد الهادي بوطالب، مستشار صاحب الجلالة :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ،
حضرات السيدات والسادة أعضاء المؤتمر المحترمين ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فكم يسعدنا أن يلتئم جمعكم في كنف رعايتنا مرة أخرى بوطنكم وفي هذا اليوم الأغر الذي تزهو به أسرة الدفاع العزيزة علينا ، وبهذه المدينة الأبية التي سجلت صفحات ذهبية في ميدان المقاومة والجهاد والكفاح بدماء أبنائها الأوفياء رموز التضحية والفداء .

ولاغرو أنكم تشعرون ونحن نحتمي ونرحب بكم في هذا البلد الأمين بما نوليه للقضاء وأهله والدفاع ورجاله من خطوة بالغة وعناية سابغة ، نظرا لما يربطني بمهنتكم كرجل قانون من وشائج قوية وصلات روحية نابعة من إيماننا العميق بدور العدالة والمشروعية في تحقيق ما تنشده الأمة العربية من وحدة تستقر بها أمورها وتستقيم معها أحوالها وتنعم فيها بالأمن والوثام والطمأنينة والسلام .

ولئن كان مناط العدل حقيقة تحتل وسلطة قانون تسن إعلاء لشأنه وتوطيدا لأركانه ، فإن مهمتي القضاء والدفاع في هذه المعادلة المتكاملة متوازيتان بالقسطاس المستقيم مهما تنوعت الأساليب وتعددت الصيغ والمناهج .

إن مسؤولية المحامي لا تقل عن مسؤولية القاضي في الحفاظ على مقومات العدالة . وإن حرمتها من شأنها أن تصون للمواطن العربي كرامته وتحمي حريته وتؤمن حقوقه وتمنع عنه عوائل الظلم بجميع أشكاله وأنواعه في هدى المثل العليا لمهنة المحاماة الزاخر رصيدها بتقاليد راسخة وأعراف عريقة أثرت الفكر الإنساني بعباءة وافر من المبادرات الرائدة والمواقف الصامدة والمبادئ القيمة التي ظلت عبر الحقب والعصور في مختلف البقاع والأمصار ، مثالا يحتذى في رفع المظالم وجلب المكارم ، ووميضا لا يجبو إشعاعه ولا تنطفئ شعلته دفاعا عن الحق والمقدسات وحماية للمؤسسات ، ودرعا واقيا من كل مساس بالأسس والمكتسبات .

وإن الله تعالى وقد تكفل بالدفاع عن الذين آمنوا ووعدهم بالنصر والتأييد أقر بالإسلام دينه الخفيف حقوقا وافية للأفراد قبل أن تقرها بقرون المواثيق الدولية وأوجب احترامها فتعين على من أوتمن عليها أن يكون في مستوى الأمانة وشرفها ملتزما بقيمها مهما كانت الملابس المطروحة والمغريات



الجارفة منتحبا دائما المحجة البيضاء ومشدودا إلى مرتكزات العدل والإنصاف .

ولن يتأتى ذلك إلا اذا تمهأت أسباب التحرر والتجرد وتم التحلل من القيود والتمسك في مسار النضال بالتضامن والحوار والتفتح في الاختيار سننا قويا ومنهجنا حكيمًا والتمسك بالمشروعية قواما للعدل وباستقلال القضاء إعلاء لشأن القانون .

كما أن الرفع من مستوى المهنة لا يتحقق إلا بتعزيز الدراية في التكوين وامتلاك مؤشرات الكفاءة في التمرين ، والمهارة في الابتكار وشدة المراس والاعتدال في ارتداد حركية البحث العلمي ومجالات القانون المقارن وإعداد الأجيال لحمل مشعل رسالتكم النبيلة التي يعظم دور اتحاد المحامين العرب في إطارها لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومواكبة ملامح التطور والتقدم الذي تعرفه المجتمعات العربية بما تفرزه من قضايا معقدة وإشكاليات قانونية ناتجة عن امتداد الاستثمارات ونمو معدل المعاملات واتساع أفاق التجارة الدولية ، وظهور تيارات مادية وتحديات خلقية تتطلب مزيدا من الحصانة والحيلة واليقظة والتغلب عليها بتكريم الإنسان العربي والدفاع عن حقوقه وتأمين مصالحه .

ولقد كنتم دائما في طليعة المهتمين بما تمر به الأحداث وما تعتمل به الساحة العربية من ظروف سياسية مؤننين بضرورة إقامة المؤسسات الديمقراطية وسيادة دولة القانون وبوحدة التراب الوطني وبعدالة القضية الفلسطينية التي لن يرتاح لنا ولا لأي عربي مسلم خاطر إلا إذا استرد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة كاملة واسترجع أراضيه المسلوبة وتحرر القدس الشريف .

وما ذلكم على المهمة العربية ببعيد إذا اتسمت المساعي بالتضامن والتعاون والتسامح وإصلاح ذات البين بالحكمة والتفاهم وتصفية الأجواء ونبذ الخلافات والتعصب والأهواء والتعبئة صفا واحدا مترابعا من أجل قضيتنا الأولى فلسطين المغتصبة والقدس الشريف .

حضرات السادة الأجلاء ،

إن الأمة العربية تنتظر الكثير من مؤتمركم هذا وتعقد آمالا جساما على المقررات والتوصيات التي سيتمخض عنها ، والتي ستكون لا محالة في مستوى الطموحات العربية والتطلعات القومية .

وفقكم المولى لأقوم السبل وأصلحها ، وأعانكم على ولوج أفضل المسالك وأصوبها وحف أعمالكم باليمن والنجاح والتوفيق والصلاح ، إنه عليم حكيم والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .
صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

28 ذو القعدة 1413هـ ، موافق 20 ماي 1993م